ما الفائدة من تحليل الخطاب السياسي؟

A quoi sert d'analyser le discours politique ?

بقلم: باتريك شارودو Patrick Charaudeau

ترجمة د. القاسمي بدرالدين جامعة ابن طفيل- المغرب.

مجلة علامات، العدد 20، المغرب، 2003، ص 99-109.

هذا المقال لباتريك شارودو Patrick Charaudeau، عالم لسانيات وأستاذ جامعي سابق بجامعة باريس (XIII)، وباحث بالمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسس، ومقتطف من كتاب في طور الاعداد حول الخطاب السياسي وقد صدر قبل ذلك سنة 2002 بمعهد اللسانيات التطبيقية التابعة لجامعة بومبيو فابرا ببرشلونة.

الملخص:

يحاول باتريك شارودو من خلال هذا المقال تحديد تموقع تحليل الخطاب بالنسبة لباقي تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعي، حتى يتسنى له التعريف بما يميزه كمنهج علمي ومقاربة تحليلية ونقدية عن باقي المباحث التي تجعل من الحقل السياسي موضوع لها، وعليه فقد انطلق من ربط مفهوم الخطاب بالفعل والسلطة تحت طائلة توضيح ماهيته التأثيرية في توجيه الرأي العام دون أن يغفل رهاناته المتعددة في مقابل باقي المجالات كانت قانونية او اعلامية او اجتماعية. ليخلص الى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار عند دراسة الخطاب السياسي الاثر المشكلة له كالوقائع سياسية والاجتماعية القانونية فضلا الأخلاقية والنفسية كالممارسات المنبثقة من المنظومة القيمية.

الكلمات المفتاحية: الخطاب السياسي، الهيئات، المجالات، السلطة، الفعل، الرأي العام.

Abstract :

Patrick Charaudeau attempts to determine the position of discourse analysis in relation to other disciplines in the human and social sciences that are interested in the political field, so that he can define what distinguishes it as a scientific method and a critical-analytical approach. The definition of political discourse required re-emphasizing it with action and power to finally elucidate its influence on public opinion without ignoring its multiple challenges vis-à-vis other spheres: social, legal and media. While its study requires taking into consideration the traces they constitute, in particular, political, social, legal, as well as moral and psychological facts.

Key words: political discourse, instances, spheres, authority, action, public opinion.

تمهيد:

ما الفائدة المتوخاة من تحليل الخطاب السياسي؟ هل هذا السؤال غير ذي صلة؟ من الممكن التفكير فيه شريطة تواجدتراث سالفلالاقتداء بهقي تحليل الخطاب السياسي. لكن، هل من المناسب طرح هكذا سؤال، لأن تحليل الخطاب كمنهج متكامل ليس وحده المهتم بالخطاب السياسي. لذا، يستحسن بدله التساؤل حول مقدرة هاته المقاربة في استخلاص النتائج بصورة محددة.

في هذا الصدد، يتبادر الينا سؤالين في غاية الاهمية: هل تحليل الخطاب أكثر بلاغة وجدارة من تحليلات الصحافة والمثقفين الملتزمين؟ وهل يختلف عن دراسات باقي التخصصات كالسوسيولوجيا،

والانثروبولوجيا، والعلوم السياسية، والتاريخ؟ لن نجيب على هاته التساؤلات حالا،فالأحرى التعرف في مستهل الحديث عما يميز تخصص ماعن باقي التخصصات حتى تتاح امكانية التوسع فيه.

وعليه، فمن اللازم الاستعلام، من ناحية حول طبيعة المقاربة المنتقاة لدارسة موضوع معلوم، بالتوازمعه الإحاطة بسجايا هذا الموضوع. وهذا بالتحديد ما سنتطرق إليه قبل الخوض في أهداف التحليل.

1. حيثية حول الخطاب

سننطلق من فرضية أنه لا دلالة للخطاب السياسي خارج الفعل، وأن هذا الفعل يرمي الى ممارسة السلطة من طرف الفاعل السياسي. وبالتالي، فنظرية الخطاب مطالبة بتوضيح كيف تتصور الروابط الممكنة بين الخطاب والفعل والسلطة.

الخطاب والفعل

حتى لا نخوض في تفاصيل نقاش طويل تم التعمق فيه سلفا (Charaudeau,1995 : 141-187) سنحاول عرض موقفنا بخصوص الموضوع بشكل وجيز.

مما لا شك فيه ان الخطاب والفعل من مكونات التبادل الاجتماعي واللذين يتمتعان باستقلالية خاصة. فعبر امتزاجهما ينبثق التداول اللغوي. لذلك، تعد وقائع اللغة اساس وقائع التواصل faits communicationnels ذات البعد المزدوج. فالبعد الخارجي المتعلق بالفاعلين ذوو السمات النفسية والاجتماعية منفصل مقدما عن سلوكهم اللغويlangagier comportement: هويتهم وقصدهم متصلين بتجربة توثيق الوقائع والأحداث التي تضعهم ضمن نطاق الأفعال (حصر مهمة، البحث عن

نتيجة، تقييم ايجابي او سلبي للمألات) التي لا تعتمد على اللغة[1]. فحين يصبح للفاعلين خلال البعد الداخلي سمات لغوية خاصة، التي تخول لهم التعبير للجوانب النفسية والاجتماعية، لكن ككائنات ناطقة، اذ فعن طريق استخدام اللغة يمكن لهؤلاء تشييد هويتهم البيانية والتأثير في الاخر المشترك في المحادثةpartenaire de l'échange.

وبالتالي، فان اي خطاب لا يمكن ان يخرج عن النطاق "الفعلي actionnel" الذي يعين على حد سواء كل من الهويات والأهداف والادوارالاجتماعية للشركاء المتناولين للغة. هذا المجال او النطاق (المسمى بالموضعي أو التواصلي situationnel ou communicationnel) يتضمن جملة من القيود المتحكمة في السلوك الخطابي لهؤلاء، ومنها امكانية التحدث وفق الحق المفوض لهم، بالإضافة الى الأدوار التداولية وأنماط تنظيم الخطاب المرتقبة(Colles, 2001 : 34-43). في هكذا نطاق بالتحديد يصبح لذات المتواصل تأثير. ويبدو أن ما يزيد وضعه تعقيدا هو إمكانيه خلق توافق خلال خطابه بين القيود الظرفية والأخرى المتمثلة في مشروعه التواصلي حسب الطريق التي يتمثل بها مخاطبه.ومن جهته، تحاول الذات المؤولة بناء معنى الرسالة المتلقاة عبر المزاوجة بين معطياتالإطار الموضعي le cadre situationnelالتي من المفترض ان يكون مطلعا عليها وبين تلك المتصلة بإخراج الخطاب الذي يختص به المُخَاطِب. ايضا، ودائما ضمن نفس الإطار يمكن كشف تموضعه الذي هو في الأصل حصيلة تألف كل من القيود contraints هذا الإطار وما يفرضه من رؤية اجتماعية، زد على هذا وذاك المنظومة المعرفية والقيمية للمخاطب التي يتقاسمها مع جماعته.لأنه يعتبر ناقلاporteur لجزء من هاته القيم المتعارف عليها داخل المجتمع الذي ينتمي إليه، وتبعا له، فانه حين يخطب فإنه يبقى متفطنا إليها، حتى والم يكن في كامل ادراكه.

[1] هذا المنطق ليس غريبًا تمامًا على اللغة، أنظمة القيم لا تمرر الا من خلال تقييم النتائج ، والتي يمكن تحقيقها بفضل نشاط اللغة.

إن التأثير على الاخر بالركونإلى التمثلات والقيم المجتمعية يتنادى مع الطرح الإشكالي ل ج. هبرماس تحت عنوان "الفعل التواصلي agir communicationnel" الصادر سنة (1987)، شريطة استيعابه حسب المدلول اللغوي، بحيث أن الفعل تواصلي (ينشأ عن التداول اللغوي) والتواصل يصبح فعلا من خلال أثره والتحولات التي يمكن للأفعال اللغوية إحداثها.

وعلاوة على ذلك، يبقى الفعل التواصلي كونه فعل تفاعلي interactionnel، بحيث ان المعنى المستساغ لا يستند فقط على قصد المتحدث وحده إنما في الان ذاته يستند على قصد المؤول. وهاته هي الاشكالية هي التي سنركز عليها تفكيرنا حول الخطاب السياسي (Van Dijk).

الخطاب والسلطة

إن التأثير على الغير، يعني بالضرورة أن موقع القوة في اللغة ينتظم وفق سيرورة تهدف إلى تعديل الحالة المادية والذهنية للغير. وهنا لا يجب الخلط بين قوة التصرفd'agir pouvoir البسيطة التي تشير إلى قدرة الفرد على أداء مهمة معينة للتأثير على الغير عنطريقمشروع قصديprojet intentionnel يستهدف التأثير على معرفة وسلوك الغير، مما يجعل هذا الغير مضطرا لتعديل شيء فيه.لكن، التأثير على الغير لا يغدو مجرد أمر بالفعل، او أمر بالقول أو التفكير، إنما الامر يتعدى ذلك لكونه يشترط القصد ثم بعد ذلك الأثر. وهذا الشرط يتم الغرض التواصلي بالفعل الذي يضع الذات المستهدفة محل إكراه بالتنفيذ، أي في علاقة خضوع soumissionفي مقابل المتحدث. وهنا نتساءل حول ما الذي يجعل الذات المستهدفة تقبل الامتثال. هذا التساؤل يجعلنا أمام فرضيتين متضاربتين، أولهما تعتقد في إمكانية تواجد تهديد سيضر بهاته الذات في حالة رفض الإمتثال، أما الثانية فتنص على إمكانية وجود اغراء أو مكافأة سيحصل عليها في حالة الخضوع،إلا ان كلتيهما جزاء sanction . وهاته الأخيرة، هي ما يمنح المتحدث السلطةpouvoir.وما إن تصبح مدركة من طرف الغير، يصبح لمشروع التأثير قوة فعل

في غاية الأهمية (قوة فعل التأثر البراغماتيين)، مما يضع المستهدف تحت هيمنة الذات المتسلطة وفق علاقة نفوذ.

في الأخير، يمكننا ان نتساءل "باسم ماذا au non de quoi" للمخاطب الحق في الجبر، وبمعنى أخر، باسم ماذا يمارس العقوبة وباسم ماذا الأخر مرغم على الخنوع. وهذا يحيلنا في نهاية المطاف على التساؤل حول الأساس الذي تقوم عليه السلطة لممارسة الحق في الجزاء. "باسم ماذا"، تفيد مقدرة الحقيقة force de vérité على تبرير الأفعال المنبثقة عن الأشخاص. هناك حالات عدة، لكن سنختصرها في حالتين أساسيتين: قوة الحقيقة كأمر سام أو متعالtranscendantale وشخصيpersonnelle .

في الحالة الأولى تكون قوة الحقيقة خارج العلاقة التي تجمع الشركاء، وتتخذ شكل "الطرف الثالث الاسطوريtiers mythique" بمعنى الاخر العظيم[1] الذي يستحوذ على السلطة المتعالية ويملي القانون على باقي الأطراف. ويستطيع هذا الأخر العليGrand Autre أن يتخذ أشكالا متعددة.إذ يمكن أن يجسد القوة الالهية كتلك التي كان يتمتع بها الملوك والأنبياء والاساقفة. أو يمكن اعتباره كقوة ناتجة عن إرادة الرجال المسؤولون عينهم عن هذا الكيان المجرد الذي تجسده مثلا الدولة، والجمهورية، والشعب، والتقدم والعلم الخ، أو ما يسميه دوركايم بالإجتماعي الالهي le social (Durkheim, 1968) divin. وعليه تصبح الذات مجرد وكيل لهاته الرغبة الشاملة (رئيس جمهورية أو أي شخص منتخب)[2].

وفي الحالة الثانية، فقوة الحقيقة أكثر دقة ومحدودية حيث أنها غير خارجية، ولكن داخلية بالنسبة للمتحدث، كما لو كانت سمته الخاصة التي يستمد منها سلطته الشخصية. مما يجعل العلاقة بين طرفي الحوار علاقة مهيمن-ومهيمن عليه. وهاته السلطة الشخصية نفسها من الممكن أن تستوحي قوتها من البنى "الطبيعية": كالقرابة،والتجربة،والكاريزما، والمعرفة...وأخرى مؤسساتية تقع

[1] ليس المقصود لاكان Lacan

[2] من الواضح أن العديد من الحيل والتلاعبات تمكن من الحصول على هذه السيادة الشعبية.

خارج الذات في حالة إذا كانت هاته الاخيرة منتمية مثلا الى الجيش، او الكنيسة او الى الجهاز الإداري أو الدبلوماسي الخ.

وفي الختام، "باسم ماذا" نرغم الغير على الإمتثال هو سؤال يتصل بالدرجة الأولى بمفهوم الشرعيةlégitimité. فهل مفهوم الشرعية مطابق للسلطة؟ في نظرنا للشرعية تعريفين ممكنين لا غير. الأول فضفاض يضفي طابع الشرعية على أي سلطة التي يعترف بها ويوافق عليها اولائك الذين ستمارس عليهم. اما التعريف الثاني، فهو أكثر دقة من سابقه بحيث تهب الشرعية لتلك السلطة النابعة عن ارادة جماعية تحدد بنفسها شروط معينة لممارستها، وهذا التعريف نفسه ينطبق اليوم على الديموقراطية التشاركية la démocratie participative ذات الشرعية المرتكزة على السيادة الشعبيةla souveraineté populaire.

2. تفكيك الخطاب السياسي

إذاكان الخطاب نتاج للوضعية التواصلية ويتحدد معناه برهاناتها، فأننا هنا لسنا بصدد خطاب سياسي discours politique انما خطب سياسية. وبالرغم من ذلك، فان هاته الخطب محدودة لان الوضعيات التواصلية تجتمع في اشكال شبه مستقرة حول رهاناتenjeux محددة مسبقا تستهدف فئة بعينها. ويمكن تلخيص هاته الرهانات في ثلاث:

الأول، يروم الى تعبئة أفراد الجماعةبضبط مضمون حول القيم المرجعية يتخذ كوساطة اجتماعية لترسيخ هويتها (الايديولوجية). والمتعارف عليه، إن أفراد الجماعة يرتبطون فيما بينهم بمنظومة أفكار مشتركةdoxaوبمعتقدات متوارثة تجعل من الخطاب الى حد ما ذاكرتهم المشتركة والتي

ليست باللزوم واعية، بمعنى يصبح النشاط اللغوي هنا منشأ نظام فكري مؤسس للإنتماءات الايديولوجيةappartenances idéologiques.

وعلى العكس منه، فالرهان الثاني يركز على الفاعلين acteurs في المشهد السياسي، ومدى تأثيرهم في الرأي العام من خلال خطب الإغراء او الاقناع في سبيل احداث توافق. والجدير بالذكر، انه من الجماعات التواصلية من يرتبط اعضائها فيما بينهم بذاكرة الفعلmémoire d'action التي توهمهم بالانصهار في السلوك ذاته باسم نفس الرأي.وتلعب مختلف الوضعيات التواصلية من لقاءات، وحوارات، وشعارات، وتجمعات، وعروض احتفالية وتصريحات تلفزية دور فعال في تشييد مخيالimaginaire للانتماء الاجتماعي "كوميونات"، لكن هاته المرة ليس باسم نظام الفكر انما باسم سلوك مشترك، رغم ان كلا الامرين متقارنين.وهكذا، يمكن الحديث عن الخطاب السياسي كخطاب بلاغة rhétorique وتأثيرinfluence، يرتبط بشكل وثيق ليس بالأفكار انما بتوليد الصور والتمثلاتimages représentations.

وعلى النقيض مما سبق، فان الرهان الثالث يخرج عن سياق الغاية والفعل السياسيين. وهذا لا يعني ان الخطاب ليس سياسيا، بل هو كذلك لكن دون مراد سياسي.ونقصد هنا طبعا المحادثات الظرفية التي يتم من خلالها تقاسم الافكار المختلف بغرض التفاعل. وهذا النشاط اللغوي يدخل ضمن التعليقcommentaire الذي لا يلزم صاحبه الفعل باعتباره مجرد انطباع او راي[1]. الشيء الذي يفسر أن المحادثات السياسية القصيرة التي قد تتخذ شكل دعابة مثلا لا يمكن ان تؤخذ كرأي ثابت او كموقف. والتعاليق السياسية عموما هي التي نصادفها بشكل متكرر بالحانات، أو بين الاصدقاء وداخل الاسرة، او بشكل أكثر جدية كما هو الحال بالنسبة للصحفيين المعلقين على الأخبار السياسية. والمعلوم

[1] من الواضح أن هذا التعليق يختلف عن الخطاب العسكري كونه لا يشترك معه في الالتزام بخطاب التحليل والشهادة، اذ يتميز عن الأول بعدم اللجوء إلى الأسلوب، وعن الثاني بعدم قابليته للتطبيق في الميدان.

ان التعاقد الاعلاميcontrat médiatiqueيفرض عليهم فعل ذلك خارج مجال الممارسة السياسة ودون الانخراط بقناعتهم الشخصية أو رأيهم (Charaudeau, 1997 : 82).

ويعطي هذا الخطاب انطباع بكونه سياسيا في حين انه ليس كذلك، بدليل انه لا يزمع اقامة جماعة راي ما، وهذا طبعا لا يعفيه من ان يكون موضوع للدراسة والتحليل. اذ من المثير جدا تتبع ما يمكن ان يشكل "اثر الخطاب السياسيtraces du discours politique" في نصوص تقع ضمن الوضعيات التواصلية الاعتيادية والمألوفة.

مما لا يبعث شك، ان الخطب تنتشر وتشارك وتلحقها تغيرات لدرجة أنها في بعض الاحيان تفقد أصالتها. وهكذا تصير الخطاب السياسي الذيبنى بدقة وعناية بالغة وله نظامه الفكري système de pensée الخاص ينتقل بين مختلف المواضع التواصلية وجماعات الرأي ومن الممكن جدا ان يبرز على شاكلة تعليقاتأقل وقعا. فيعود الى نقطة الأصل ويعاود الظهور في مختلف المجتمعات لكن بأشكال مختلفة.

في ظل هاته الظاهرة، من القادر على تحديد ما إذا كان لقاء او مظاهرة معينة في الشارع او تصريح متلفز او حوار ما مؤثرا سياسيا؟ ومن باستطاعته ايضا الإقرار بالتأثير السياسي مثلا لكتاب تاريخ معين أو جريدة ماأو دليل شركة لتوجيه المستخدمين أو حتى مسرحية لبرشتأو رواية لسارتر أو قصيدة اسبانية لجيل الثلاثينات؟

3. الاداة التواصلية في الخطاب السياسي

هناك مسلمة تفيد بان للسياسة مكان خاص بها يعلن نفسه لهذا الغرض وينتظم لأجله.لذلك سننطلق من فرضية كون الممارسة الاجتماعية تتنمى ضمن ما يسميه البعض

بالميادينdomainesواخرون بالحقولchamps كما هو الحال بالنسبة لبورديو، اما نحن فنفضل تلقيب الامر بمجالاتsphères الفعل الاجتماعي. وفي بعض الاحيان، تكون هاته المجالات منفصلة وفي أحيان أخرى متصلة لكن بشكل واهن. وهي الحالة التي نجد عليها سواء المجلات القانونية، والاقتصادية، والاعلامية والسياسية ذات الرهانات المتداخلة فيما بينها.

فمصلحة المجال القانوني sphère juridiqueمثلا تتمثل من جهة في حل النزاعات الاجتماعية سواء المتعلقة بالحياة الاقتصادية او اليومية، ومن جهة أخرى ترسيخ القيمة الرمزية لجملة من المفاهيم من قبيل الملكية والمساواة والسلوك الاخلاقي الخ. والتي من شأنها تبرير تواجد الترسانة القانونية. أما مصلحة المجال الاقتصادي فتتمثل عموما في تنظيم قيم المبادلات وكل ما يدخل ضمن طبيعة الربح سواء كان فرديا أو جماعيا. في حين يرمي المجال الاعلاميsphère médiatiqueإلى السهر على سير تداول المعلومة، وضمان بلوغها إلى شريحة واسعة من القراءبالشكل الذي يتيح تشكيل رأيopinion. وعلى غرار ما سلف، يبقى مغزى المجال السياسيpolitique sphère بالمعنى الضيق ضبط عالم القيادة والزعامة السياسية عبر إقامة هيئات تشريعية وتنفيذية، وتوزيع المهام والمسؤوليات.

هاته المصالح الأربع تتميز بتنظيمها الخاص، الشيء الذي يجعلها تستحوذ على ادواتها الخاصة، لكن هذا لا يجعلها في استقلالية تامة عن بعضها البعض. فعلى سبيل المثال يعتمد جهاز العدالة في إصدار القرارات وتنفيذ الاحكام على السلطة السياسية. اما الاقتصاد فيتراوح ما بين التبعية والإستقلالية في مقابل السياسي، فحين يتعلق الامر بالمقاولات العمومية والمعاملات المالية والاستهلاك ومكافحة العطالة الخ، فانه يكون في حالة تبعية للمشرع، اما عندما يؤدي دوره في الضغط على المشاريع السياسية فهنا يتمتع بكامل استقلاليته. اما بالنسبة للإعلام فالأمر يختلف لأنه يتواجد في وضع متناقض، فهو يرتبط بشكل وثيق بالشأن السياسي للحصول على المعلومة وفي نفس الوقت

وحرصا على مصداقيته يحاول دائما الإبقاء على مسافة الامان بينه والسلطة السياسية كنوع من الحياد.

حول الهيئات instances

كل مجالات الفعل الاجتماعي تنتظم وفق الاداة التواصلية التي تحدد اختصاصات وادوار المنوطة بمختلف الهيئات.إذاألقينا مثلا نظرة عن كثب بخصوص الاداة التواصلية dispositif communicationnelللمجال السياسي سنجد أنها تتمحور حول ثلاث هيئات: سياسية، مواطنية citoyenneواعلامية.

فالهيئة السياسية دافع اشتغالها الضمني يتجلى رغبتها في ممارسة السلطة. المطالبة بالسلطة أو الادعاء بحيازتهاقد تنشأ عنه أثر عكسية. اذ ليس هناك مبرر للسلطة غير حالة السلطة نفسها بقوة الاقتراع.وبالتالي لا يمكن تسخير الخطاب السياسي الا في سياق إضفاء طابع الشرعية على ممارسة السلطة، بمعنى جعل من يمارسونها ذوو مصداقية.بالإضافة الى هذا فان الهيئة السياسية تتميز بكونها تكسو مختلف الحالات نظرا لما توفره من وظائف ومسؤوليات: رئيس دولة، رئيس حكومة، مسؤولون وزاريون وممثلي المجالس الوطنية. والوضعيات التواصلية بحكم أن جزء منها يفرض تارة فتح نقاش مع المعارضة وتارة أخرى الإدلاء بتصريحات للشعب، زد على هذا وذاك الاضطرار لإصدار المراسيم وكذا تعبئة الناخبين.في حين يبرز دور هاته الهيئة على المستوى العلائقي relationnel خصوصا في توطيد اواصرها المختلفة مع الهيئة المواطنة بالكيفية التي تتخيلها من خلال مخاطبتهم عبر الوسائل الاعلامية، او الانفتاح على راي المواطنين حين يتعلق الامر بالوعود الانتخابية او استقطاب المناضلين الى لون سياسي معين بغية الحملة الانتخابية.

تركز الهيئة المواطنة فقط على مصالح الخاصة وما يمكن ان يحقق رفاهيتها الشخصية، لهذا فخطاباتها الإحتجاجية موجهة نحو المطالبة بالمُثل والرخاء. وهنا تلعب استطلاعات الرأي دورا هاما في قياس مؤشر الرضاء ومدى اشباع الحاجيات الاجتماعية (توزيع الثروات، الإلتزام بتسقيف ثمن المحروقات وغيرها). وتبعا لهن فان خطاب الهيئة المواطنة لا يوظف بشكل أو باخر الا لمساءلة السلطة الحاكمة، لأن هاته الهيئة عموما متصلة بجملة من المنظمات شبه مؤسساتية كالنقابات والتعاونيات والتنسيقيات او الإثنيات او حتى العامة من الناس، كما أنها متصلة أيضا بالتظاهر بالشارع والتصويت والضغط على الشخصيات السياسية والاعيان المحليين من خلال وسائل الإعلام واستطلاع الراي.

أما الهيئة الإعلامية او على الاقل تلك التي تشتغل على القضايا السياسية فان همها الاكبر اقتصادي نظرا للمنافسة الشرسة بين مختلف وسائل الإعلام(Ibid) . إلا أن خطابها يؤكد بالأساس على واجبها الإعلامي وكذا تعزيز النقاش الديمقراطي، بنقل الحدث والتعليق عليه او حتى استنكاره.إذا كما سبق وأشرنا له(Ibid)، فإن مأرب خطاب هيئة الإعلام يتأرجح ما بين الإغواء séductionلضمان وفاء جمهور وبين المصداقيةcrédibilité لتعليل حظوتها في بناء الرأي العام. وهذا ما يجعلها تارة تكشف ما يختبأ وراء ستار التصريحات السياسية، وتارة اخرى تسرد الإحداث بشكل درامي أو الشرح دون انحياز.

تفيد خصائص كل هيئة انها تتماشى مع سياقات زمنية متباينة. فزمن الهيئة السياسية مزدوج: "تفاعليréaction" و "مقاومrésistance". التفاعل ليس بالضرورة تجاه الاحداث التي يجب توقع نتائجها، لكن تجاه ردود أفعال الأخرين سواء كانوا أعداء او مؤسسات إعلامية او حتى رأي عام.أما زمن الهيئة المواطنة فهو على اتصال فوري باستيائها من إصلاح تكون هي نفسها ضحيته أما بشكا مباشر أو غير مباشر "يكفي!". ونفس الي بالنسبة للزمن الإعلامي مع تباين في الاغراض، فهو فوري في التعاطي مع الحدث ما دام التعامل مع المستجدات والأخبار يقوم على مبدأ "البروز" والسرعة في المعالجة، مما

يجعل هذا الزمان لحظيا بحكم تسارع الاخبار.كما أنه فوري أيضا في علاقته بسخط الجماهير، او ما يتصور في هذا النحو، مما يجعل كلا الهيئتين في حالة تواطئ جزئي بالنسبة للزمن الذي من الواجب على الهيئة السياسية الوفاء بوعودها خلاله.

آداة السيادة

إن ما يجعل مختلف هاته الهيئات متراصة بشكل قوي هو "السيادة souveraineté". والسيادة عموما مسألة تمثيل، أولا، بمعنى التحدث باسم شخص أو مجموعة محددة، ثانيا، تبني ومشاركة قيمها. إذن فالذي يشغل منصب السيادة يقع تحت طائلةسلطة أخرى فوقه، تفوضه وفي الآن ذاته تحميه. والعاهل ليس أكثر من مجرد متحدث رسمي بصوت قدرة مطلقة ذات حقيقة مبهمة ترشده وتحميه، وينعتها ادم سميث "باليد الخفية main cachée"التي لا يمكن ان تدرك. اذن فالعاهل يوجد تحت وصاية هاته القدرة، هذا من جهة، لكنه ومن جهة أخرى يجسد سلطة الوصاية نفسها حتى أنها تصير له ظلا يلتصق به. ويمكن تمثيل هاته القدرة حسب التصور الديني في الله كتجلي للمثالية والحقيقة المطلقة، والضامن لإمكانية تحقيق المثالية ادناه للإبقاء على شرعيتها، وهناك امثلة جمة على ملكيات الحق الالهيDroit divin. أما حسب التصور العلماني فتتمثل في الشعب - لكن هل من الواجب القول بدله "علماني الاهي laic divin" كصدى لمفهوم دوركايم "اجتماعي إلهيdivin social "-كقوام لديمقراطيات العيش المشتركvivre ensemble بين الناس(Lyvé, 1961)على الاقل كما حلم بها روسو وحنا أردنت، يأخذ العاهل على عاتقه خدمة الصالح العام bien commun بما يمكن أن يجلب الخير والسعادة المطلقة ووسائل تحقيقها(Garnier, 1966).وبغاية التمحيص في التصورات الاجتماعية حول السيادة، فإننا نقترح التعرف ثلاث: ايديولوجيا النخب، ايديولوجيا التكنوقراط، واخيرا ايديولوجيا الجماهير.

ايديولوجية النخب idéologies des éitesترقى بالسيادة لدرجة الكمال مما يجعلها غير قابلة للتقلد من طرف اي كان. وتفويضها لشخص معين يشترط فيه ان يكون "عظيم النسب" و "جد متعلم"

فان تكون "عظيم النسبné bien être" معناه أن يكون لك جذور ضاربة في التاريخ واسلاف ميامين ورثت عنهم الألقاب وصفات قوة وسمعة ذائعة الصيت. والبديهي أن ان هاته الصفات تختلف حسب شكل النسب. فتلك التي تستوحى عن طريق البنوة الشريفة filiation sacréeتتسم بنوع من القدريةprédestination، بمعنى أن الشخص مختار الله، حتى وان كان هذا يمر عبر تعاقب الرجال (ورثة الملوك، تعيين البابا). أي أنه يتفرد بالسلطة الالهية بشكل مطلق دون مشاركتها لا لشيء الا لأنه الوريث الموحى إليه، لتصبح ذريعة كل أفعاله. اما البنوة أو النسب الاجتماعي فهي ترتبط بالمهمة او الدور الانساني من خلال الإنتماء الى مجموعة إجتماعية معينة تقلدت مسؤوليات وطنية او محلية مهمة، اذ يمكن للناشئة داخل العائلة حسب منطق توارث المناصب حمل مشعل السلف بعيدا. وفي تقديرنا هنا يكمن السر في استمرار الأرستقراطيات والطوائف والأعيان على اختلاف أجناسها طبعا. بينما إذا كانت البنوة بيولوجية فان الصفات والألقاب الموروثة ليست لا دينية ولا اجتماعية، بل هي اشد غمضا من ذلك لكونها مدفونة في الجينات والتي تصرف أما على كل دوافع غريزية او شغف او حتى موهبة، باختصار شديد، شيء خارج المألوف قد يستعصي تفسيره.وهاته العينة من الاشخاص تستحوذ على السلطة بفضل ذاتها مجهولة الأصل، مما يضعها في موقف متناقض مع السلطة، من جهة تتحمل مسؤوليتها المطلقة لأنه الا تدين بسلطتها لاحد، ومن جهة اخرى هي غير مسؤولة تماما ببساطة لأنهاتجهل كيف وصلتإلى حيث هي.وما نسميهم "بالكائنات الاستثنائيةêtres remarquables" اي كبار القادة والشخصيات والعظماء. ومن الشائع جدا، أن تجتمع هاته البنوات جميعها في شخصية سياسية واحدة لها إنتماء إجتماعي مرموق وشخصية قوية تجعلانها شبه مقدسة كما هو الحال بالنسبة للجنيرال شارل ديغول.

أما بالنسبة أن تكون "جد متعلمêtre bien formé" فمعناه أن الشخص المعني تلقى تعليما في أرقي المؤسسات والجامعات ويتخرج منها من بين الأوائل والمتميزين، بالإضافة إلى تقلده مناصب سامية صقلت تجربته ومعرفته، أو أي شيء يعرب عن كفاءته وخبرته، لأن هذا الأمر يكتسي أهمية كبيرة وهو ما يخول له ممارسة السلطة وخدمة الصالح العام.

والأمثل اجمال، أن يكون الساعي وراء السلطة "عظيم البنوة او النسب" و "جيد التعليم"، وباجتماعهما فان كل منهما يعزز الاخر[1].

أما عن ايديولوجيا التكنوقراط idéologies des technocrates في هي تقع في نفس توجه فكر النخب. بحكم أن تدبير الدولة والشأن العام يتطلبان التنظيم المحكم وأي اخلال بالمسؤوليات قد يتضرر منه المواطنون. وعلى عكس المقاولة التي تعنى بمصالح عدد قليل من المستخدمين، فان للدولة غاية اوسع تتمثل في خدمة الصالح العام والإطلاع على اوضاع كل فئات الشعب على حد سواء. وهاته المثالية في تنظيم شؤون الدولة ماهي في الاصل إلا تنظيم بيروقراطي مستوحى من الأيديولوجية التكنوقراطية التي تقر بضرورة تسيير الشأن العام من اختصاص الخبراء والتكنوقراط.

وبالإنتقال الى، ايديولوجية الجماهيرidéologies des masses فإننا نجدها منبثقة عن عقيدة مزدوجة تلك النخبوية والأخرى التكنوقراطية. وتبقى القضية الغير القابلة للتفاوض والتي يجب على الجماهير التكتل حولها لتحصين مصلحتهم هو ان من واجب الدولة خدمتهم. وفي حالة أثبتت العكس وأبانت عن عجزها، ولامبالاتها وعدم تجانس مكوناتها ومواقفها، فان الشعور بالإحتيالmanipulation يتولد لدى الجماهير. هذا الإحتيال الذي يتفنن فيه السياسيون دون أن يجرؤوا على البوح به مخافة خسارة مصداقيتهم.

[1] وحتى نهاية القرن العرين كانت ماتزال العائلات المعروفة تمنحها أحد ابنائها للجيش والاخر للكنيسة.

من الواضح أن، مفهوم الاحتيال يبدو جد خشن ومن المفروض الا يخرج عن دائرة الانظمة الكليانية التي ادعت فكرة التقدم خلال القرنين الثامن والتاسع عشر التي ائتمنت الدولة الرفع من الحس المدني والوعي السياسي للمواطنين من خلال التعليم، معتقدة أن السيادة الشعبية نفسها قابلة للاستلاب بزعامة ان المحكومين هم خاضعون تماما للحاكمين. الا أن الجماهير ليست بهذا الغباء كي تنطلي عليها الحيل كما يبدو، بل هم في بعض الأحيان أكثر فطنة ويقظة، والدليل هو الثورات والانتفاضات التي عمت القرن العشرين.

وبناء على ما ذكر، يبدو ان تمكن الهيئة السياسية من الخطاب السياسية بما هو اداة تواصلية تنبني على السيادة يجعلها قادرة على شرعنة سلطتها والتصرف باسم السيادة نفسها.

4. رهانات تحليل الخطاب

إذا كانت لنا رغبة في تحديد رهان تحليل الخطاب السياسي، فانه من المستحسن مقارنته بباقي التخصصات، خصوصا الفلسفة السياسية وتاريخ العلوم السياسية.

تهتم الفلسفة السياسية خصوصا بالأسس المُشكلةُ للفكر السياسي(Badiou, 1998 : 36). وفي تقديرنا ان ما يفسر هذا الاهتمام الزائد بهذا المبحث هو معرفة نموذج تنظيم مجتمعي وبالخصوصنظام الحكم الامثل وكذا طبيعة المتدخلين في هذا التنظيم. وهذا بالتحديد يقود الى التفكير في مسألة العلاقات التي تجمع كل من السلطة الحاكمة- الدولة- بقية المجتمع- المواطنة. وهنا نحن بصدد إشكاليتين جوهريتين: اشكالية السيادة والشرعية، وايضا اشكالية الحق والعدالة، فعلى اي اساس مثلا يمكن للعدالة الالهية ان تعامل الناس وفق ما يحق لهم، وأي حقوق يتمتع الناس بهافي نظر

القوى الإلهية والسحرية المستقاة من الإيمان، والقوى البيولوجية العالمة والقوى اللاعقلانية للطبيعة المستوعبة بالتجربة؟

مكن تطوير علم البلاغة خلال العصر القديم من وصف العمليات المعقدة المؤثرة في الرأي العام. لكن فيما بعدتم التوصل أن هاته العمليات كانت صالحة لمجتمعات بعينها التي حددت لنفسها قوانين تسمحت بتطبيقها على نفسها.لينصرف الفلاسفة فيما بعد الى التدقيق الصور البلاغية والاستعارات والاهتمام بفن الخطابة بمقاربة أخلاقية بدل الانغماس في المنهج العلمي.

وعن التاريخ فإننا نجد أنه ساهم منهجيا في معالجة الأرشيف باعتماد التحليل التيمي. الا أن عيب عليه تركيزه بشكل حصري على المصادر والاحداث والقضايا المثارة في النصوص دون الاخذ بعين الاعتبار ظروف انتاجها التي من شئنها تسديد نظرتنا النقدية. وهنا ربما ما نزال نستحضر الجدل الذي دارت أطواره بفرنسا بداية الثمانينات بين المؤرخين ومحللي الخطاب، حيث ان التاريخانيين انتقدوا محللي الخطاب بدعوى استخدامهم المطرقة لقتل ذبابة، خصوصا **ميشيلبيشو**الذي انتفض بعنف قائلا: "ان المكانة التي ينسبها الخطاب السياسي لنفسه في مقابل هذا النقص، ما هو الا خيال الموضوعية الدقيقة (بلعب دور البليد والامتناع عن التفكير في المعنى)"(Maldidier, 1990) .

تهتم العلوم السياسية بالخصوص بالفعل السياسي في علاقته بغاياته البرغماتية واثاره أكثر من الفكر السياسي نفسه. ويقع هذا التخصص في مفترق الطرق مع التاريخ، والسوسيولوجيا، والانثروبولوجيا الاجتماعية وكذا الفلسفة السياسية.فهَمها هو تسليط الضوء على المعايير التي تصبح كمبدأ للحكم، ودوافع مأسستها وكذا أثارها على حالة المجتمعات. كما أنها تعنى بدراسة سلوك الفاعلين السياسيين حسب هويتهم وانتماءاتهم، فضلا عن الصيرورة التي تتبلور من خلالها ردود الافعال تجاه الاحداث الاجتماعية (الهجرة، العطالة)، بالإضافة الى العناية بكيفه تلاعب المذاهب

بالجماهير الشعبية. لكن تظل الغاية من هاته الدراسة ليس فقط استخلاص العبر، بل التنبؤ المستقبل.

وعلى النقيض منه، فتحليل الخطاب لا يتساءل لا حول صحة العقلانية السياسية ولا حول الميكانزمات المتحكمة في السلوك السياسي، انما كل تركيزه منكب على الخُطب التي تسمحللعقلانية والحقائق السياسية بالطفو على السطح. فالنشاط اللغوي من حيث هو لغة يهدف بالأساس الى صياغة الاحكام والآراء حول حياة الاشخاص وسلوكهم وتثمين الجهود، ومن حيث كونه فعلا فهو يميل الى ما من شأنه تحويل حالة الافراد والظواهر والمواقف. وفي نفس الوقت تصير هاته الاحكام عينها مبررا للأفعال، والعكس صحيح، بحيث أن هاته الأفعال نفسها تغذي **الاحكام**. والخطاب بشكل عام، يجعل الشيء ممكنا، بل ويبرر ويغير العلاقات الاجتماعية، اما الخطاب السياسي بشكل خاص فهو آداة لتعليل الفعل السياسي وتغييره.

هذا أن تحليل الخطاب بفرنسا تطور كما هو معروف على حساب مدونةالخطب السياسية. كما كان لبروز المفاهيم المستحدثة من قبيل "البيانénonciation" و "مدونة النصوص" و "السياقاتcorpus" و "ظروف الانتاجconditions de production" يد في فتح الباب امام الدراسات اللسانية على حقل جديد تجاوز دراسة ملكة اللغةlangage او انظمة اللغةsystèmes de langue الى دراسة الخطب المنتشرة في المجتمع كشاهد على عوالم الفكر والقيم الملزم له في مرحلة زمنية معينة.

وبناء عليه، فتحليل الخطاب السياسي يدعي "المادية التاريخيةmatérialité historique" و"نظرية الايديولوجياتla théorie des idéologies" كما وسبق وتطرق الى الأمر ألتوسير(Althusser, 1970) . إلا أنه وبفضل الأعمال النقدية لفوكو(Pêcheux, 1977) فقد صار يوافق مفهوم "التشكيل الخطابي" (Ibid). وبعد صدور أعمال أخرى تسعى للكشف عن الإفتراضات الإيديولوجية المضمرة في اللغة

بالإعتماد على مناهج تحليلية متنوعة (التحليل الألي، والتحليل التوزيعي، والتحليلالمعجمي) (Courtine, 1981).

وفي الوقت الراهن، فقد عملت الأبحاث الجديدة الى المزاوجة بين مختلف المناهج، بحيث صار بإمكان التحليل المعجمي اعتماد منهجية التحليل الإحصائي لمجموعة نصية، مكن من النفاذ الى العوالم الدلالية وتحديد منزلة وتموضع المتحدثين الفاعلين في المجال السياسي بطريقة أو بأخرى، والتحليل البياني الذي سلط الضوء على السلوكيات البلاغية للفاعلين السياسيين بعيدا عن انتمائهم الايديولوجي(Authier-Revuz, 1982). وأيضا التحليل الحجاجي لمنطق التفكير الذي يميز الإنتماءات (Bonnafous, 1998)المشار إليها قبل قليل.

وفي نفس الإتجاه، فقد ظهرت أعمال عدة خلال الثمانينات حول التحليل النقدي للخطاب لكل من **تون وفان ديجك** والتي زعما صاحباها أنها متعددة الإنتسابات ما بين الماركسية الجديدة التي يتزعمها(Dijk, 1994)كل من **أدورنو وهبرماس**، ومدرسة شيكاغو، او سوسيوليسانيات **برشتاين وهلداي**، او حتى تحليل الخطاب المتأثر بأعمال **فوكو وبيشو** بفرنسا **وغرامشي** بايطاليا.

صوب **فان ديجك** إهتمامه في البداية على الخطاب العنصري بمختلف أشكاله، حتى تلك المضمرة والغير مباشرة، لينطلق بعدها في محاولة منه "توضيح استراتيجيات إضفاء الشرعية وبناء الهيمنة (...) وسوء استخدام السلطة"، ويبدو أن مثل هاته التساؤلات ما تزال الى يومنا هذا محل نقاشات مهمة.

ويبقى السؤال الجوهري هو إلى أي مدى يمكن لتحليل الخطاب السياسي الكشف عن عورة واقع السلطة التي يقع جزء كبير منها حيز الفعل.

إن شدة تعقيد طبيعة العلاقات ما بين اللغة والفعل من جهة، والحقيقة والسلطة من جهة أخرى تجعلنا نتوخى الحيطة والحذر اذ من الواجب تبني منهج يراعي كل هاته العلاقات على اختلاف ألوانها وطبائعها.صحيح كما سبق ونبه إليه **لوفور**، أن السياسي ليس إلا نتاج جملة من المكونات التي يمكن ايجازها فيما يلي:وقائع سياسية كالقرارات السلطوية، والوقائع الاجتماعية، والوقائع القانونية المتمثلة في القوانين التي تضبط سلوكيات وعلاقات الأفراد فيما بينهم داخل المجتمع، وأخيرا الوقائع الأخلاقية والنفسية كالممارسات المنبثقة من المنظومة القيمية.وبالفعل، فتحليل الخطاب يلمس كل هاته المكونات شريطة التوفر على أثر لهم في الخطاب. اذ إنه قد يكون من الساذج الظن أن موضوعه ينحصر في المحتوى الأيديولوجي وحده، ما لم نُعد تعريف الأيديولوجية على الأقل. ويكفي قولا بأن هذا النوع من التحليل طموح ومقتصر في الأن ذاته على هاته الأثار.

باتريك شارودو مركز تحليل الخطاب جامعة باريس 13

ببيوغرافيا:

Charaudeau, P (1995c). « Le dialogue dans un modèle de discours », Cahiers de linguistique française, 17, Genève : Université de Genève, pp. 141-178.

Colles, L (2001)"De la compétence sociale de communication aux compétences de discours", in. Didactique des langues romanes. Le développement de compétences chez l'apprenant, Louvain-la-Neuve : DeBoeck-Duculot, pp. 34-43.

Durkheim E. (1968) : Formes élémentaires de la vie religieuse, Paris : Gallimard.

Charaudeau, P (1997). Discours d'information médiatique. La construction du miroir social. Paris : Nathan-Ina.

Calmann-Lévy (1961). Condition de l'homme moderne. Paris : Seuil.

Garnier-Frères (1966). La République, Paris : Gallimard.

Badiou, A. (1998). Abrégé de métapolitique. Paris : Seuil.

Maldidier D (1990). L'inquiétude du discours.Textes de Michel Pêcheux, choisis et présentés par D. Maldidier. Paris : Editions des Cendres.

Althusser, L (1970). Idéologie et Appareils d'État. La Pensée n°151. Paris :Éditions sociales.

Pêcheux, M. (1977). Remontons de Foucault à Spinoza. in Maldidier (éd.) L'inquiétude du discours. Paris : Gallimard.

Althusser, L (1969). L'Archéologie du savoir. Paris : Gallimard.

Courtine, J.J (1981). L'Analyse du discours politique. Langages n°62. Paris : Larousse

Authier-Revuz J (1982). Hétérogénéité montrée et hétérogénéité constitutive : éléments pour une approche de l'autre dans le discours. DRLAV n°26, pp.91-151.

Bonnafous, S (1995). Bonnafous Simone, Tournier Maurice. Analyse du discours, lexicométrie, communication et politique. In: Langages, 29e année,n°117. Les analyses du discours en France. pp. 67-81.

Dijk, V. (1994). Discurso, Poder y Cognición Social", Cuadernos n°2. Colombia: Universidad del Valle.